مع وضع شروط أكثر صرامة لتمويل المشاريع

تقرير: تباطؤ وتيرة القطاع الخاص في السعودية

السعودية تنظر في تخفيض الإنفاق

أظهرت بعض المؤشرات أن وتيرة نشاط القطاع الخاص غير النفطي السعودي قد تباطأت بشكل طفيف، إذ انخفض حجم الإنفاق عند أجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع، وحجم الإقراض المصرفي، ومؤشر مديري المشتريات، عن المستويات المرتفعة السابقة.

وأوضح تقرير البنك الوطني أنه يمكن ربط هذا التباطؤ بالتأجيل في تنفيذ المشاريع في النصف الثاني من العام 2012، بالإضافة إلى الشروط الأكثر صرامة لتمويل المشاريع.

مشددا على أن هناك عملا لحل تلك التحديات، مع وجود مبادرات وسياسات من شأنها أن تدعم المستهلكين مثل قانون الرهن وقانون نطاقات الخاص بتنظيم العمالة، إضافة إلى استمرار التحفيز المالي، مما سيؤدي تعزيز النمو في المستقبل القريب.

ولفت إلى أن فائض الميزانية ارتفع إلى 13.7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2012 على خلفية إيرادات النفط المرتفعة، وزيادة الإنفاق الحكومي بواقع 6 في المئة عقب زيادة أكبر بكثير في العام 2011.

وبين التقرير أنه وعلى الرغم من أن المركز المالي سيبقى قويا ومستقرا في المدى القريب، إلا أن المملكة قد تنظر في التخفيف من نمو الإنفاق في المستقبل، بهدف تحقيق الاستدامة المالية على المدى الأطول.

وذكر أن هذا الأمر سينعكس على شكل زيادة معتدلة بنسبة 6 في المئة سنويا في الإنفاق في العامين 2013و2014، والتي ستكون كافية لتمويل الارتفاعات الملحوظة في الإنفاق الرأسمالي.

منوها إلى أنه ومع انخفاض إيرادات النفط، فقد ينخفض فائض الميزانية إلى 5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العامين المقبلين.

يأتي ذلك في الوقت الذي توقع تقرير وحدة «إيكونوميك إنتيلجنس» التابعة لمجموعة الإيكونومست البريطانية، أن تقل فوائض الحساب الجاري بشكل ملحوظ من حوالي 21 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي 153 مليار دولار في عام 2012 إلى 3.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017.

وأشار إلى ارتفاع معدل التضخم بالمملكة في عام 2012 بسبب ارتفاع الإيجارات التي زادت بحوالي 9 في المئة خلال هذا العام حيث استمر نقص المعروض، كما بدأت تكاليف السكن في الارتفاع مرة أخرى مؤخرا.

وتوقع التقرير أن يكون معدل التضخم منخفضا نسبيا عند حوالي 3.8 في المئة في 2013/2014 مع انخفاض أسعار السلع العالمية، وأن يرتفع إلى حوالي 4.7 في المئة في 2015/2017 مع ارتفاع ضغوط الطلب المحلي.

وتوقع التقرير البريطاني أن يظل معدل التضخم خاضعا للسيطرة خلال فترة التوقع بين عامي 2013/2017، نتيجة استمرار دعم أسعار مجموعة من السلع الأساسية، مثل المواد الغذائية والكهرباء.

على صعيد آخر أظهرت تقديرات متخصصة أن معدلات الإنفاق على قطاع الرعاية الصحية في المملكة ستشهد نموا بمعدل 10.3 في المئة خلال العام الجاري لتصل إلى 98 مليار ريال مقارنة بـ88.9 مليار ريال خلال العام الماضي.

وكشفت الحكومة عن عزمها تخصيص خطط تمويل إضافية وتوفير الدعم لأبرز المشاريع الحيوية ضمن القطاع الصحي وغيره من القطاعات الرئيسة الأخرى، مثل التعليم خلال الأشهر القليلة المقبلة، وبالمقابل من المتوقع أن يسجل الإنفاق على تقنية المعلومات في المملكة ارتفاعا بنحو 6.6 في المئة ليصل إلى 15.3 مليار ريال خلال العام الجاري.

وينظر المراقبون بتفاؤل حيال التطورات الأخيرة التي يتوقع أن تفتح آفاقا جديدة وفرصا واعدة على مستوى تعزيز تبني أحدث تقنيات الحوسبة السحابية ذات الصلة بالرعاية الصحية وتوسيع نطاق الاستثمار في النظم الذكية والحلول المرتبطة. وكشفت شركة كمبيو جروب ميديكال المزود الرائد لحلول تقنية المعلومات لقطاع الرعاية الصحية في منطقة الشرق الأوسط وتركيا، عن الحاجة الملحة إلى اعتماد المزيد من نظم ومعدات وخدمات تقنية المعلومات في سبيل تطوير تعزيز نمو قطاع الرعاية الصحية على المستويين المحلي والإقليمي. وأوضحت أن المملكة تتمتع بالجاهزية التامة لتوظيف تقنية المعلومات بالشكل الأمثل للارتقاء بإمكانات قطاع الرعاية الصحية المحلي، وذلك بالنظر إلى مكانتها الريادية كأكبر سوق لتقنية المعلومات والاتصالات في منطقة الخليج وتأتي المؤشرات الأخيرة لتواكب الاتجاه العالمي المتزايد نحو التركيز على حلول تقنية المعلومات باعتبارها أداة فاعلة في تجسيد أهداف التنمية الشاملة.

ارتفاع الناتج المحلي لسلطنة عمان إلى 81 مليار دولار

مسقط – «كونا»: أظهر تقرير اقتصادي نشر أمس ان الناتج المحلي لسلطنة عمان بلغ 81 مليار دولار في عام 2012.

وجاء في التقرير الاقتصادي الذي أعده اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية ان القطاع النفطي في السلطنة حقق نسبة نمو بلغت ثلاثة في المئة بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية في حين حقق القطاع غير النفطي نموا بنسبة سبعة في المئة.

وذكر ان الناتج المحلي الإجمالي للكويت في العام الماضي 2012 بلغ 177 مليار دولار وفي السعودية 642 مليار دولار وفي الامارات العربية المتحدة 376 مليار دولار وفي قطر 200 مليار دولار وأخيرا في البحرين 27 مليار دولار.

وأوضح التقرير ان اقتصاديات دول مجلس التعاون حققت معدلات نمو جيدة بلغت 5.5 بالمئة في العام الماضي اذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي الخليجي 1.48 تريليون دولار في حين بلغ انتاج دول المجلس اليومي من النفط 16.1 مليون برميل يوميا.

تطبيق الآلية على أول زيادة رأسمال تطرحها إحدى الشركات المدرجة بالسوق

«تداول» السعودية تطلق آلية جديدة لتعاملات حقوق الأولوية

«العربية.نت» كشفت السوق المالية السعودية «تداول» عن إطلاق الآلية الجديدة لإدراج وتداول حقوق الأولوية، مشيرة إلى أن الآلية الجديدة سيتم تطبيقها فعليا مع أول عملية زيادة رأسمال تشرع فيها إحدى الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودية، وذلك عن طريق طرح حقوق أولوية.

ومن جانبه قال نصار النويصري، مدير تطوير المنتجات في إدارة التداول النقدي في «تداول»، خلال مؤتمر صحافي عُقد لتسليط الضوء على الآلية الجديدة، إن حقوق الأولوية عبارة عن أوراق مالية قابلة للتداول تعطي لحاملها أحقية الاكتتاب في الأسهم الجديدة المطروحة عند إقرار الزيادة في رأس المال لأي شركة، مشيرا إلى أن ذلك حق مكتسب لجميع المساهمين المقيدين في سجلات الشركة يوم انعقاد الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بهدف التصويت على قرار زيادة رأس المال «المساهمين المقيدين».

شعار «تداول»

وأضاف في بيان حصلت «العربية.نت» على نسخة منه، أن الآلية الجديدة تتيح للمساهمين المقيدين خيارات الاكتتاب أو بيع الحقوق كليا أو جزئيا، أو شراء حقوق إضافية، خلال فترة التداول للحقوق في السوق، كما تتيح الآلية الجديدة للمستثمرين الآخرين «غير المقيدين» إمكانية شراء الحقوق من المساهمين المقيدين خلال فترة تداول الحقوق.

وأشار النويصري إلى أن الآلية الجديدة لحقوق الأولوية المتداولة تمكن المساهمين المقيدين الاكتتاب بأعداد إضافية في الأسهم التي لم يكتتب بها مستحقوها، وتوزع الأسهم الإضافية على المساهمين المقيدين الذين طلبوا أكثر من نصيبهم، بحسب الفئات السعرية المحددة في نشرة الإصدار، بحيث تكون أولوية التخصيص للسعر الأعلى.

وأكد أن الآلية الجديدة تحافظ على قيمة المحفظة الاستثمارية لكل مساهم بعد الموافقة على زيادة رأس المال، وتساعد في تحديد قيمة سوقية للحق، ما يتيح الفرصة لتداول هذه الحقوق؛ وذلك لإيجاد وسيلة أفضل لتعويض المساهمين الذين لم يمارسوا حقهم في الاكتتاب.

ولفت النويصري إلى أن إطلاق هذه الخدمة يأتي ضمن سعي السوق المالية السعودية «تداول» إلى أن تكون سوقاً مالية متكاملة تقدم خدمات مالية شاملة ومتنوعة تحقق قيمة مضافة لجميع المستفيدين والمشاركين في السوق.

«غرفة أبوظبي» بحثت مع البرازيل تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري

جانب من الاجتماع

بحث خلفان سعيد الكعبي النائب الأول لرئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة أبوظبي مع سعادة جاوو دي ميندونكا ليما نيتو السفير البرازيلي لدى الدولة سبل تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري بين الشركات والمؤسسات ورجال الأعمال في إمارة أبوظبي والبرازيل.

وأكد الكعبي في بداية الاجتماع الذي حضره هلال محمد الهاملي مدير عام الغرفة بالإنابة على أن غرفة تجارة وصناعة أبوظبي وكممثل للقطاع الخاص في إمارة أبوظبي كانت ولا تزال لها مساهمات كبيرة في مجال تطوير وتدعيم علاقات الصداقة بين الجانبين وعلى الأخص في مجال التعاون الإقتصادي.

وأشار إلى أن حجم المبادلات التجارية بين دولة الإمارات العربية المتحدة والبرازيل بلغ في نهاية العام 2012 مايقارب الـ 9 مليارات درهم وهو ما يدعو الى زيادة الجهود المشتركة لتحفيز الشركات البرازيلية للاستثمار الصناعي في إمارة أبوظبي.

وأكد الكعبي حرص الغرفة على تطوير العمل الإقتصادي المشترك ورفع مستوى العلاقات التجارية إضافة إلى تقديم أنواع الدعم والمساعدة كافة للشركات البرازيلية وخاصة العاملة في مجالات الصناعة والسياحة والعقار والطاقة المتجددة والعديد من المجالات ذات الاهتمام المشترك لتحفيزها على الاستثمار في أسواقنا ورفع عدد الشركات البرازيلية العاملة في إمارة أبوظبي وبما يعكس الرغبة المشتركة في الارتقاء بعلاقات التعاون الإقتصادي والاستثماري إلى أفضل المستويات.

ودعا الشركات البرازيلية المنتجة للتكنولوجيا والمعرفة والتقنية المتطورة للعمل على تأسيس مشاريع صناعية مشتركة مع الشركات الوطنية ومساعدتها على نقل وتوطين هذه التكنولوجيا وخاصة التي تناسب وإمكاناتنا وتخدم طموحاتنا وخططنا المستقبلية الرامية إلى النهوض بالقطاع الصناعي وجعله رافدا مهما من روافد الدخل القومي.

ورحب الكعبي بالزيارة التي سيقوم بها وفد اقتصادي برازيلي رفيع المستوى لدولة الإمارات خلال شهر نوفمبر القادم، مؤكدا على أهمية هذه الزيارة ودورها في تشجيع الاستثمارات المشتركة وتوطيد أواصر التعاون بين الشركات ورجال الأعمال في البلدين.

واشار النائب الأول لرئيس مجلس إدارة الغرفة إلى أن الوفد سيضم رؤساء ومدراء أكثر من ثلاثين شركة من الشركات البرازيلية الكبرى التي ترغب في زيادة تواجدها التجاري وتعزيز استثماراتها في أسواق الدولة.

«الحيل» تستحوذ على حصة 60 في المئة من «ماف أوريكس»

أعلنت شركة الحيل القابضة ومقرها أبوظبي أمس أنها استحوذت على أكبر حصة في شركة «ماف أوريكس للتمويل» وهي مشروع مشترك تأسس بين شركة ماجد الفطيم للمشاريع - ومقرها دبي - ومؤسسة أوريكس اليابانية في عام 2002 سعيا منها للتوسع في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي.

وقالت «الحيل القابضة» في بيان صحافي صدر عنها أنها استحوذت على ما نسبته 60 في المئة من «ماف أوريكس» من ماجد الفطيم للمشاريع وأنه بهذه العملية تكون الشركة قد أبرمت مع «أوريكس» شراكة طويلة الأجل للعمل في مجال خدمات التأجير وغيرها من الخدمات المالية في الإمارات العربية المتحدة.

وتوفر شركة «ماف أوريكس» خدمات التأجير التمويلي للأصول المنقولة في قطاع المؤسسات في دولة الإمارات مع التركيز خصوصا على احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى التوسع التي تشمل الآلات الصناعية والطبية والتجهيزات الثقيلة وتجهيزات المكاتب والمركبات التجارية كما توفر خدمات خصم الفواتير والقروض للأعمال وتأجير الأساطيل وحلولا مالية للمخازن والمستودعات.

وتعتبر «الحيل» شركة استثمارية حديثة النشأة واستثماراتها منصبة في قطاعات الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية والبيع بالتجزئة والعقارات والخدمات المالية والتواصل والطاقة والكهرباء والتكنولوجيا.

وتعد «أوريكس» أكبر شركة خدمات مالية متنوعة في اليابان وهي ناشطة في 34 بلدا حسث تقدر أصولها بأكثر من 89 مليار دولار أميركي حتى نهاية مارس الماضي وتعمل في خدمات التأجير في اليابان وعدة بلدان في آسيا والشرق الأوسط وتشمل اهتماماتها الخدمات المصرفية الاستثمارية وتطوير العقارات والتمويل والتأمين على الحياة وإدارة الأصول وتأجير الطائرات والإدارة واستثمرت أوريكس في شركات تأجير في الإمارات والسعودية وعمان ومصر وباكستان.

خبير: التوزيعات النقدية في سوق السعودية تمثل 28 في المئة من الأرباح المحققة

قال الخبير المصرفي سلمان بن ناصر الهواوي يعتبر القطاع المصرفي على وجه التحديد من الركائز الأساسية على مستوى الاقتصادي الكلي بأي بلد بالعالم وعند وجود أي خلل بهذا القطاع تحدث نتيجة لذلك اضطرابات متتابعة بجميع الأنشطة المختلفة داخل النظام الاقتصادي كما هو الحال ببعض الاقتصاديات العالمية بالوقت الراهن. ومن هذا المنطلق ونظرا لأهمية قطاع المصارف والخدمات المالية داخل السوق المالية السعودية سواء من حيث الوزن النسبي في نقاط مؤشر السوق أو من حيث مستوى الربحية والجاذبية لشهية المستثمرين الاستراتيجيين أو من حيث ارتفاع حجم اجمالي الأصول أو من حيث التأثير المباشر على حياة الأفراد وجميع الأنشطة الاقتصادية المرتبطة برفاهية الفرد سواء كانت إنتاجية أو خدمية أو تجارية لذلك فلا بد من أن تتم الدراسة والتحليل المقارن لشركات هذا القطاع حتى تكون رأيا أكثر رشدا عند اتخاذنا لقرارات التعامل بالشركات المدرجة بهذا القطاع.

وبعد المقدمة البسيطة عن القطاع نستعرض بشكل مختصر نتائج الشركات المدرجة بقطاع المصارف والخدمات المالية المدرجة بالسوق المالية السعودية «تداول» حيث حققت شركات القطاع أرباحا تبلغ حوالي 8.031 ملايين ريال خلال الربع الثاني من هذا العام وبما يعادل 31.49 في المئة من أرباح السوق الكلية كثاني أعلى أرباح فصلية بتاريخ القطاع مقابل حوالي 7.572 ملايين ريال للربع المماثل من العام الماضي أي بنسبة ارتفاع بحدود 6 في المئة. كما أنها ارتفعت بحدود 5 في المئة مقارنة بالربع السابق والتي بلغت فيه أرباحها حوالي 7.640 ملايين ريال. أما على الأساس النصف سنوي فقد حققت شركات القطاع أرباح تبلغ حوالي 15.67 بليون ريال مقارنة بحوالي 15.24 بليون ريال أي بنسبة ارتفاع عند حدود 3 في المئة. ومن ناحية أخرى فقد كانت التوزيعات النقدية عن النصف الأول من هذا العام بشركات القطاع تبلغ حوالي 4.307 ملايين ريال وبما يعادل حدود 28 في المئة من الأرباح المحققة بالنصف الأول. والرسم البياني يوضح التطور التاريخي لربحية الشركات المدرجة بهذا القطاع.

وبعد هذه المقدمة نستعرض أهم ملامح قائمة الدخل للشركات المدرجة بقطاع المصارف والخدمات المالية بالسوق المالية السعودية خلال الربع الثاني من عام 2013م.

تغيرات محورية وسريعة في خارطة الطاقة العالمية

الصين تتجه لاحتلال المركز الأول في استهلاك النفط

تشهد خارطة الطاقة العالمية تغيّرات محورية وسريعة على مستوى الطلب، ففيما كانت الولايات المتحدة أكبر مستهلك للطاقة منذ بداية القرن العشرين، تتخذ الصين منذ العام 2010 مكانة متقدمة لتستحوذ على أكبر حصة من الطلب على الطاقة حيث جاء معظم الزيادة في الطلب الصيني على الطاقة خلال العقد الماضي، لتعادل مستويات الطلب الصيني في عام 2010 ضعف ما كانت عليه في عام 2000. واليوم، تستهلك الصين خُمس إجمالي الطاقة العالمي.

من ناحية أخرى، يبقى الفحم مصدر الطاقة الرئيسي للصين حيث يكوّن ثلثي إجمالي استهلاكها، وهو ما يجعل من الصين أكبر مستهلك ومنتج له. ومع ذلك، فإن مستوى استهلاك الطاقة لكل فرد يبقى متدنياً عندما نقارن هذا المستوى بالدول الأخرى مثل الولايات المتحدة، وألمانيا واليابان وجنوب كوريا. ويقترح هذا المستوى المتدني مقارنة بالدول الأخرى إلى أن المزيد من الطلب على الطاقة سيأتي من الصين خلال الأعوام القادمة وذلك في الوقت الذي تعتزم فيه الصين إلى تعزيز قاعدة الاستهلاك.

والصين تتجه أيضا لتصبح في المقدمة في استهلاك النفط. فهي اليوم ثاني أكبر مستهلك للنفط بما يقارب 10.6 ملايين برميل من النفط في اليوم مقارنة بالولايات المتحدة التي هي أكبر مستهلك للنفط بما يقارب 19 مليون برميل من النفط في اليوم. وعلى الرغم من هذا الفرق، من المهم النظر إلى تطور نمو الطلب من الدولتين. فالولايات المتحدة شهدت ثباتا في مستوى الاستهلاك خلال العقد الأخير، في حين كان الاستهلاك الصيني للنفط ناميا بشكل منتظم منذ ما يقارب العقدين، ليرتفع بمعدل 6 في المئة كل عام من ثلاثة ملايين برميل من النفط في اليوم في عام 1995. وحين نرى معدلات النمو الحالية والمتوقعة للصين بالإضافة إلى مختلف العوامل الديناميكية التي تعني عدد السكان وظاهرة التمدين، فإن معدل نمو استهلاك النفط الصيني سيبقى على ما هو عليه، أي إلى الارتفاع في السنوات القادمة. ومع أن الصين ستحتاج إلى الوقت حتى تتخطى مستويات الاستهلاك في الولايات المتحدة، إلا أنه لا مفر من ذلك في نهاية المطاف.

وفي المقابل، أصبحت توجهات إنتاج النفط تأخذ شكلا جديدا وبالأخص في الولايات المتحدة حيث كانت مستويات إنتاج النفط على انخفاض منذ أكثر من عقد وإلى حين الأزمة المالية الأخيرة. ومنذ ذلك الحين عادت مستويات الإنتاج إلى الارتفاع وبشكل ملحوظ أيضا بحيث قد يتخطى إنتاج الولايات المتحدة مستوى الإنتاج السعودي من النفط. ويعود الفضل في انتعاش إنتاج الولايات المتحدة إلى التقدم التكنولوجي الذي أحرزته في قطاع استخراج النفط الصخري، وهو ما يضعها في القيادة فيما يخص هذه التكنولوجيا. وقد يلمّح إلى أن الولايات المتحدة قد تصبح مستقلة ومكتفية ذاتيا في الطاقة، الأمر الذي نراه اليوم مع انخفاض مستوى استيرادها للنفط.

أما في الصين، استمرت مستويات استهلاك النفط بالزيادة تدريجياً لتبلغ حالياً ما يفوق حجم أربعة ملايين برميل من النفط في اليوم، وصاحبها زيادات في حجم استيراد الطاقة. ومن المتوقع أن تستمر هذه الزيادة في الاستهلاك والاستيراد. ووفقا لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية «EIA»، من المتوقع أن تتفوّق الصين على الولايات المتحدة في حجم استيراد النفط قبل نهاية العام.

ارتفاع استهلاك النفط

ماذا تعني هذه البيانات لدول مجلس التعاون الخليجي؟ فمن ناحية الولايات المتحدة، يعني ذلك بأن اعتمادها على الدول المصدرة للنفط سيقل، وبالفعل انخفض طلبها من الدول الخليجية المصدرة للنفط خلال السنوات الأخيرة. ونتوقع أن يتواصل هذا التوجه على المدى المتوسط. لكن وعلى الرغم من انخفاض طلب الولايات المتحدة، فإن دول الخليج لا زالت تصدّر النفط ومشتقاته بالمستوى ذاته الذي كان عليه قبل تغيّر مستوى طلب الولايات المتحدة، ويعود ذلك إلى زيادة الطلب من دول آسيا الناشئة منذ أكثر من عقد حين انتقل قطاع التصنيع إلى آسيا الناشئة. وبالتالي، استمر ارتفاع الطلب على النفط من دول آسيا الناشئة التي هي اليوم الشريك الرئيسي في التبادل التجاري مع الخليج، وازداد بشكل ملحوظ لأن دول آسيا الناشئة هي مستوردة صافية للنفط، وهو ما استفادت منه دول الخليج.

بفضل ارتفاع الطلب على النفط من آسيا، وعلى الرغم من انخفاض الطلب من الولايات المتحدة على النفط ومشتقاته من منطقة الخليج، من المتوقع ألا تنخفض أسعار النفط إلى المستويات التي كانت عليه قبل الأزمة. أما دول آسيا الناشئة، فمن المتوقع أن يبقى استهلاكها من النفط مرتفعاً بدعم من طلب الشركات والأفراد، وأيضاً من تنمية البنية التحتية في هذه الدول لتلبية الحاجة السكانية، وزيادة الطبقة المتوسطة، والتمدين، بالإضافة إلى تطوّر قطاع التصنيع. وإن بدأت آسيا بتطوير مواردها من النفط، من المتوقع أن يواصل معدل النمو الاقتصادي وحجم الطلب على النفط في دعم الموارد النفطية من دول الخليج، ولذا علينا أن نتوقع تقوية العلاقات بين المنطقتين على المدى المتوسط.